

المملكة العربية السعودية

جامعة الرياض



Department of

ادارة

University of Riyadh
RIYAD, SAUDI ARABIA

No. التاريخ Date الرقم

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"

الرقم: ٥٧٧٧
التصنيف: ٥١٦٩٨
المؤلف: محمد بن عبد الله بن عبد الوهاب
تاريخ النسخ: ١٤٠٠ هـ
اسم الناشر: محمد بن عبد الله بن عبد الوهاب
عدد الأوراق: ١٩٨
ملاحظات: -

٥٧٧٧

٢١٦

شوه

شرح شروط القدوة بالامام في الصلاة كلاهما للهجر اوى،
احمد بن محمد ١٢٢٤ هـ . كتبت في القرن الثالث
عشر الهجرى تفديسرا .

٢٨٢٤ م ١٢١٢ هـ : سم

٥٧٧٧

نسخه جيده ، فطلبها نسخ مقترو ، ناقصه الآخر .

معجم السلفيين ١٦٨٠

في الصيادات ، الفقه الاسلامي و اصوله

ب - تاريخ النسب

١٦٩٨ هـ
١٤٤٥ / ١٠١٧

مفتوح عن يمينه أو يساره فلا يمنع ذلك صحة الاقتداء به في المسجد انتهى
و ثامن نية خوالاقتداء من مقتد توجب حال الايتداء بشئ أي الشرط الثامن
من الشروط الاحد عشر صحة القدوة ان ينوي المأموم حال ارادة الاقتداء
سواء كانت عند الاحرام مطلقا ام بعده في خلال الصلاة لكن في غير الجمعة و
خوها الاقتداء بالامام الخافر او بمن في المحراب او الايتمام به او ماموما او
موتابه او ينوي الجماعة معه لان التبعية علم فافتقرت لنية اذ ليس للمرء
الا ما نوى ولا يقدر في صحة الاقتداء بنية الجماعة ما استشكل به الرافعي من
صلاحية نية الجماعة للامام ايضا والمطلوب من المأموم نية الاقتداء ليمتاز
بها ما ينويه الامام من الجماعة لان اللفظ المطلق ينزل على المعهود الشرعي
فهو من الامام غيرهما من المأموم فنزلت على ما يليق به لاسيما تعينها
لاحد من القرينة الحالية من تقدم الامام و تاخر المأموم واجتماعها في
المحل بسبب فضيلة الجماعة الحاضرة التي لا تحصل الا بربها فعلم المأموم بفعل الامام
وحينئذ فنية الجماعة كافية في الربط كنية الاقتداء فان لم ينو ما ذكر مع التحريم انعقد
صلاته فزاد الا بالجمعة وخوها فلا تنعقد الصلاة على الصحيح لا بشرط الجماعة فيها
ولو ترك نية القدوة حال الاحرام في غير الجمعة وخوها وانى بها في الاثنائي
في خلال الصلاة بان الاحرام منفردا ثم نوى القدوة قبل ركوعه مثلا او جعله
بجاز مانواه جاز مانواه من القدوة في خلال الصلاة فلا تبطل به صلاته في
الاظهر لكن مع الكراهة المفوتة لفضيلة الجماعة على المعتد حتى فيما اذكر مع
الامام خلافا للزركشي هنا والكراهة هنا للخروج من خلاف مقابل الاظهر
القائل لا تجوز القدوة وتبطل الصلاة لان الجواز يودي الى تحريم المأموم
قبل الامام اي الجواز يصير المنفرد ماموما فيصير محرما بها قبل امامه فيبطل
صلاته بذلك وفي عبارة اشعار بان الجماعة تنعطف على الماضي قبل القدوة
وهو ممنوع لان سهوم حال انفراد لا يتحمل امامه من وتاسع ان يتفق
ثلاث الهدى نظم صلاي مقتد ومقتد في كل فعلها هو ليس خفي لا في
سوى ذلك فافهم واعرف شئ اي والشروط التاسع من الشروط الاحد عشر
لصحة القدوة توافق نظم صلاي الامام والمأموم في الافعال الفاعلة
كالركوع والسجود وان اختلفا في عدد الركعات فان اختلف فعلها الفاعل
كلمتوبة وكسوف او جازة لم يصح القدوة لتعد المتابعة باختلاف فعلها
بالا في غاية قيام غايته الكسوف فتصح لعدم المخالفة بعدها صحة

مولانا غفران
 العبد المذنب
 وبعد فيقول
 بحمد المصطفى
 محمد وآله
 هذه بنق
 حقا الفاظ
 للفظ من التي
 جمعت فيها
 شروط القدوة
 بالامام في
 الصلاة
 وبنقت فيها
 مرادها على
 وجه الاختلاف
 والله اعلم
 وها أنا أشرح
 في المقصود
 من الامام

بسم الله الرحمن الرحيم المعبود
 الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على سيدنا فاقول
 بسم الله تعالى
 منقول من جملة
 في شرح الفقه
 في شروط القدوة نافعة ان شاء الله تعالى
 هناك شروط قدوة ان رتبها عشر واحد بلغت جملتها الى سوا
 من اي يامن تروم معرفة القدوة الصحيحة فخذ شروطها الطريق
 مبينة متفحة وهي احد عشر شرط بعضها مطلوب
 في الامام وهو الاربعة الاول وبعضها مطلوب في
 الماموم وهو البقية من
 احد هاتين صلاة من يؤتم في ظن مأموم شرط
 اي احد الشروط الا احد عشر لصحة القدوة ان تكون
 صلاة الامام التي ام فيها صحيحة عند الماموم يقيفا او
 ظنا سواء كانت صحيحة عند الامام ايضا ام لا اذا لاصح
 ان العبرة بعقيدة الماموم لا الامام
 وثاني ان يؤتم من ليس في صلاته مقتدا بغيره
 من اي وثاني الشروط الا احد عشر لصحة القدوة ان
 يكون الامام مستقلا في صلاته التي يؤتم فيها اي
 غير تابع فيها لاحد بان لا يكون مقتدا بغيره حال القدوة
 به لان المقتدي تابع لغيره يلحقه سهوه ومن شأن الامام
 الاستقلال وان يتحمل هو سهوه غيره فلا يجمعان
 ص وثالث ان ياتى الامام بالصلاة من غير لزوم
 اعادة لها من اي والشرط الثالث من الشروط الاربعة
 عشر لصحة القدوة ان تكون صلاة الامام مغنية

له

له عن القضا فلا تصح اصله من لا تقنيه صلاته عن
 عن القضا ولو لم يكن هو مثل حاله على الصحيح لعدم
 الاعتداد بصلاته من حيث وجوب قضاها وعدم
 الاعتداد بها يدل على انها كالقاسر وانما كلف بالامان
 بها حرمة الوقت فلا يجوز ان يرتبط بها صلاة كالحائض
 تعلم يا فقهوم من اي تعلم ما ذكرته لك من شروط
 القدوة وما ساذكره لك منها يا كليل الفهم فان تعلم
 ذلك منك جدا والنداء بهذا الوصف المقصود منه التنبيه
 ص والرابع انتقاء نقص في الامام فلا تجزئني لوافي
 يا فقهام من اي والشرط الرابع من شروط صحة القدوة
 ان يكون الامام سالما من نقص جعل الشارع ما نفعنا من
 صحة القدوة وهو شيان احدهما الامية وما في معناها
 من الكنى المعبر المعنى في حق الماموم السالم من ذلك
 وثانيها عدم الذكورية في حق الماموم الذكور ومن
 تفاريع الثاني ما ذكرته بقولي فلا تجزئني الخ من
 وخامس ترك تقدم على موقف امامه من اي والشرط
 الخامس من الشروط الا احد عشر لصحة القدوة ان لا
 يتقدم الماموم في شيء من صلاته على امامه في الجهة
 التي صلى اليها ولو جهة مقصده في السفر يجمع ما اعتمد
 عليه على جزء مما اعتمد عليه الامام سواء اتخذ في القيام
 او غيره او اختلفا متى تقدم في غير صلاة شدة الخوف
 في جزء من صلاته بشيء مما ذكره فان كان في الابتداء يتقدم
 وان كان في الاثنى بطلت على الجديديهما لا فرق في ذلك
 بين العالم والجاهل والناسي نعم يغتفر ذلك في حق الجاهل

وقولي لمام اصله
 الامام نقلت حركة
 الهزة الى اللام و
 الكتن بها عن كثر
 الوصل

بان لا يتقدم في ذلك

المعذور بعد محله او قرب اسلام والمراد بالتقدم هنا كونه
 متقدما على الامام سواء كان يفعل نفسه او بفعل الامام
 كان تأخر عن المأموم او لا بفعله كماكدوران سريرا وسفينة
 البرماوي ونقل عن افتاء العلامة الرملي في الثانية قطع القدوة
 دون البطلان من سداسه جعلنا ان يعلم المأموم افعال
 الامام بروية او سمع صوته للامام او نحوه او بهدائه
 لمن به عني او منهم من موثقتن اي والشرط السادس
 من الشروط الاحدى عشرة لصحة القدوة ان يعلم المأموم غالب
 افعال امامه لئلا يتمكن من متابعتها اما بمشاهدة او مشاطة
 بعض صفات برائه او سماع صوته او صوت مبلغ ثقة اي عدل
 رواية ~~في~~ لم ير الامام ولا شيئا من الصفوف بعده او نظمة
 هناك ولا فرق في المبلغ المذكور بين ان يكون مصليا او لا
 يندب اليه حيث احتيج اليه بان كان صوت الامام لا يبلغ جميع
 المأمومين لضعف فيه او لكثرة فيهم مع بعد واما بهدائه
 ثقة بجنب اعمى اصم او بصير اصم في غو ظلمة وعلم مما تقر
 انه لا يشترط العلم بالانتقال لا في قول بل الشرط حصول العلم
 بذلك قبل تأخر عن شيء يكون به متخلفا بغير عذر فلو
 فاته العلم بركن او ركنين طويلي طويلي لم يضر قياسا
 على التخلف بعذر ولو جهل غالب افعال امامه لم يصح
 صلته لربطها بصلاته من لم يتمكن من متابعتها من
 وسابع الشروط ان يجتمعا اعني الامام مع مأموم معا
 بموقف متحد عرفا فلا تغفل عن الاحوال شيخ النبلا
 اي والشرط السابع لصحة القدوة ان يجمع الامام والمأموم
 موضع عرفا واجتمعا فيها اربعة احوال لانها اما ان

امام

من الشروط الا
عشر

يكونا بمسجدا وبغيره من فضاء او بناء او يكون احدهما
 مسجدا وبنيا والاخر خارجا وهذه الاحوال هي المشار
 اليها في النظم بقولي فلا تغفل عن الاحوال ~~التي~~ فاذا
 وهو كما كانا بمسجد صحيح الاقتدا وان بعدت المسافة جدا او حال بينهما ~~من~~ ^{المذكور}
 بينهما البنية ~~في~~ شرط ان تكون متنافذة ابوابها اليه
 او الى سقلم الذي هو منه النافذ اليه ايضا مع امكان ^{من} ~~من~~ ^{المنفذ}
 الاستطراف من ذلك المنفذ عادة بسهولة بخلاف
 كوة كبيرة يمكن الصعود اليها والنزل منها الى الجانب الام
 لكن بشقة شديدة كويتية شديدة وتدل بحمل وخو ذلك ^{من} ~~من~~ ^{المنفذ}
 ولا فرق في ابواب المنافذ المذكورة بين ان تكون مفتوحة يسامح فيه ^{من} ~~من~~ ^{المنفذ}
 او مبرودة مغلقة بغلق او غير غلق كان الغلق فيه في غيره
 بالقفل ولو في الابتداء ولو ضاع مفتاحه ولو في الابتداء
 ايضا ولا بخلاف المسيرة ولو في الاثناء فان وجودها
 معه كالعدم فالجاء الى التي هي فيه يمنع من صحة القدوة
 لان الامام والمأموم حينئذ ليسا في موضع متحد عرفا
^{الحال} ~~في~~ ^{مات} محليين واذا جمع الامام والمأموم غير مسجد وكان
 فضاء والمراد به هنا ان لا يكون بين الامام والمأموم
 بناء اصلا فالشرط في هذا الحال ان لا يزيد ما بين الامام
 والمأموم ولا ما بين كل صفين او شخصين متلاحقين
 اي مرتبين وراة الامام او عن يمينه او عن يساره
 كان وفق عن يمينه او يساره شخصين وعن يمين شخص
 او يساره اخر وهكذا على ثلثمائة ذراع بذراع اليد
 المعتدلة وهو شران تقريبا فلا تضرب زيادة غير
 قال ابن متفاح حكمة كملاته اذرع ونحوها وما قاربها انتهى
 حجه

وهو كما كانا بمسجد صحيح الاقتدا وان بعدت المسافة جدا او حال بينهما
 بينهما البنية في شرط ان تكون متنافذة ابوابها اليه
 او الى سقلم الذي هو منه النافذ اليه ايضا مع امكان
 الاستطراف من ذلك المنفذ عادة بسهولة بخلاف
 كوة كبيرة يمكن الصعود اليها والنزل منها الى الجانب الام
 لكن بشقة شديدة كويتية شديدة وتدل بحمل وخو ذلك
 ولا فرق في ابواب المنافذ المذكورة بين ان تكون مفتوحة يسامح فيه
 او مبرودة مغلقة بغلق او غير غلق كان الغلق فيه في غيره

ولا يضر في هذا الحال حيولة شائع ولو كثر طرقة ونهر
ولو كبير لا يمكن عبور الا بعوم وان لم يحسن لانها لم يجد
للحيولة عن فاق وشمل تفسيرهم الفضاء با تقدم ما لو كانا
بنين او في مكان في مكان واسع محوط مسقف كبيت واسع وكما لو وقف
من غير تحوط ببناء وخوّه مع امكان التوصل الى الامام عادة من غير
او في مكان واسع ازورار وانقطاع بان لكل واحد من السجود الى
محوط مكاله على الشارع الذي بينهما سلم يسلك عادة على الوجه المذكور
وسواء في الحكم فيما ذكر من الاحكام الفضاء المملوك
وقف والموات الخ وهو الموقوف والمبعض اي الذي بعضه ملك او وقف
والموات المبعض اي وبعضه موات الخ لثالث ما لو جمعها غير مسجد وكانا
الذي بعضه ملك في بنائين كصحن وصحن او صحن او صفة وبيت
من مكان واحد كدار مملوكة كانت او لا او مكانين
كدارين كذلك وحكم الخانوق والخان والرباط وكذا
المدرسة في ذلك كالدائر لانها لم تبني للصلاة بخلاف
المسجد فاذا كان الامام والمأموم على الحال المذكور فلا خلاف
اما ان يكون بينهما حائل عرضي لا نحو نهر وطر يق
مالم بعدة العرف حائل يمنع ذلك الحائل مرور او
روية او لا يكون بان لا يكون هناك حائل اصلا
او يكون ولكن لا يمنع ما ذكر فان كان هناك حائل
يمنع مرور اكسباك لا يستطرق منه اصلا لكونه مشبكا
بحديد ونحوه او عادة لكونه مرتفعا عن وجه الارض
كثيرا او صغيرا جدا لكونه او يمنع روية كباب مردود
وان لم يغلق لم يصح القدوة لان الحيولة بذلك تمنع
الاجتماع العرفي وان لم يكن هناك حائل اصلا فكما لو كانا

بفضاء فلا يشترط الا التقارب كما سبق وان كان هناك
حائل يمنع مرور او لاروية كان كان فيه باب مفتوح يستطرق
منه عادة فحينئذ لا تحصل وحدة المكان المشترطه لصحة القدوة
لمن ليس في بناء الامام ولم يشاهد ولا بعض المتقدمين به
الا بامور ثلاثة الاول قرب المسافة السابق بيان في الحال الذي
قبل هذا والثاني امكان التوصل الى الامام عادة بدون ازورار
وانقطاع اصلا او به وكان في جهة الامام كان كان مكان
النفوذ لبناء الامام في الجهة التي فيها الامام فان كان الازورار
والانقطاع في غير جهة الامام بان كان بحيث لو ذهب الى الامام
من مصلاه من جهة امامه لا يصل اليه الا بالتفات عن القبلة
بحيث يبقى ظهره اليها اذ مرادها بالازورار والانقطاع
هنا استدبار القبلة كما قاله قل على الحائل فتلخص ان المدار على
امكان التوصل من غير ان يصير ظهر المأموم للقبلة وان لا يضر
ازورار في جهة الامام ويضر في غيرها وان لا يستطرق الا بدون
ان يكون عاديا وان يكون من جهة الامام كما صرح به نكاح
في شرحه على الحنفية الامور الثالث ان يقف مقابل المنفذ المذكور
واحد من المأمومين او اكثر ذكر ان او انني ليسا ههنا الامام
في بناءه او يشاهد من خلفه ويسمى هذا الواقف رابطة وشترط كافي الابعاد
مشاهدة لمن ذكر بصره فلا يكفي علم بذلك بانتقالات الامام بدون
روية له او لبعض المتقدمين به في بنائه ولذا اشترط شيخنا الحنفى
ذكره نفعنا الله به كون الرابطة بصيرا وان اذ كان في ظلمة بحيث تمنع من
روية الامام او واحد من معه في مكانه لم يصح فاذا وقف الرابطة
الموصوف بما ذكره هذا المنفذ مع اقتداء من في البناء الآخر المشاهد
لهذا الرابطة بتعاله بشرط امكان الذهاب اليه لو دعاه كما ذكرناه
في الامام الا لملي ويصير هذا الواقف كالامام لمن خلفه او بجانبه لانه
رابطة بينهم وبين الامام فلا يتقدم عليه بالا حرام والموقف فيض
احدهما ان وجد قال ابن حجر دون التقدم بالافعال فلا يضر لانه ليس
بامام حقيقة ومن ثم اتجه جواز كونه امرأة وان كان من خلفه رجلا لانه

وخالفهم رفي شرحه فقال وهذا الواقف بازاء المنفذ كالامام بالنسبة
 لمن خلفه لا يحرمون قبله ولا يركعون قبل ركوعه ولا يسلمون قبل سلامه
 ولا يتقدمون المقدي عليه وان كان من متاخر اعمى الامام الاصلى ويؤخذ
 من جعله كالامام انه يشترط فيه ان يكون ممن يصح اقتدائه به وهو
 كذلك فيما يظهر ولم ارفه شيئا انتهى ولا يجب على من خلفه الرابطة او جانب
 الرابطة ولو تعددت الرابطة اكتفى بانتفاء التقدم على واحد منهم لانه
 لو لم يوجد الا هو كفت مراعاته ولا يضرب والرابطة في اثناء الصلاة
 فيتموزها خلف الامام حيث علموا بانتقالاته لانه يغتفر في الدوام مالا
 يغتفر في الابتداء وكذا لو ردت الريح الباب وعلموا بانتقالات الامام لانه
 لا تقصير من المقدي بخلاف ما لو ورد المقدي الباب او زال الرابطة
 بفعله فانه يضرب وعدم احكامه فتح الباب في مسألة الريح لا يعد نقصان
 منه وقول البغوي لو رد الباب ريج فان امكنه فتحة حالاً صحت
 ودام على المتابعة والا فارق محمول على ما اذا لم يعلم بانتقالاته
 الامام عنده فالمعتمد انه ان رد الباب لا يضرب الا اذا كان بفعله
 بخلاف فعل غيره وان قدر على منعه قال الحلبي وعلى قياس زواله
 الرابطة ان الصفوف بين الامام والصف الاخير لو زالت وصار
 ما التفصيل المذكور بينهما فوق ثلثمائة ذراع لم يضرب انتق ومسئلة رد الباب يأتي بجميع
 في جانب الرابطة ايضا اذ هو من جملة المقدين بالامام الاصلى في الحال
 الرابع ما اذا كان احدهما بمسجد والاخر خارجه سواء كان خلف المسجد
 ام امامه او عن يمينه او عن يساره فيشترط هنا ما تقدم في الحار
 الذي قبله من قرب المسافر وعدم الحائل المفضل ووقوف واحد
 حذاء منفذ الحائل ان كان ثم حائل وان لا يكون المكان الوصول
 وتعتبر المسافر الى الامام من غير ازورار وانقطع في الخ ما مر فيه قال سم فلو
 من طرف المسجد وقف المأموم خلف جدار المسجد واقدي بالامام الذي في المسجد
 الذي يلي لم يضرب ولو كان قريبا من الباب وانما مشاك في جدار يرسى
 الامام تنقمة الامام منه لم يختلف الحكم بخلاف ما لو وقف تجاه باب المسجد فان
 اقتداه صحح ويكون رابط لغيره انتهى وقال البرماوي اما لو وقف
 وراء جدار المسجد بحذاء شباك يرك منه المسجد وباب المسجد

رد

ما التفصيل المذكور بينهما فوق ثلثمائة ذراع لم يضرب انتق ومسئلة رد الباب يأتي بجميع في جانب الرابطة ايضا اذ هو من جملة المقدين بالامام الاصلى في الحال

ص